افتتح مقره الانتخابي في ديوانه بالدسمة

الزلزلة: الكويت أمام تحديات وعلينا الوقوف صفا واحدا لإنقاذ بلدنا

■ لدينا قضايا مزمنة تتطلب إستراتيجية واضحة لمواجهتها

■ الأكاذيب والشائعات لن تثنينا عن واجبنا الوطني

الزلزلة متحدثا

حضور كبير

افتتح النائب السابق يوسف الزلزلة مقره الانتخابي مساء الأحد الماضي في ديوانه بالدسمة بحضور حاشد من الناخبين ومن وسائل الاعلام المرئية والمقروءة.

وأكد الزلزلة أن الكويت تحتاج لأبنائها المخلصين للدفع بها إلى الأمام والحفاظ على استقرارها وأمنها من خلال تعزيز اللحمة الوطنية والبعد عن الفئوية والطائفية والقبلية لافتا إلى أن الكويت أمام تحديات كبيرة وعلى الجميع التكاتف والتعاضد من أجل رقي البلد وتطويرها.

وقال الزلزلة أننا في أيام كويتية وطنية وهي فرصة لكل شخص وطني يأمل في أن يرى بلده في مقدمة الدول مشددا نحن أمام تحديات كثيرة وعلينا أن نحسب لها حساب فهناك مجموعة من المشاكل والقضايا المزمنة منذ سنوات والتي تحتاج إلى حلول منها التعليم والصحة والبنى التحتية والوضع الاقتصادي والتي استمرت في ظل مجالس أمة وحكومات متعاقبة.

وأقر الزلزلة انه كانت هناك محاولات جادة للاصلاح والتنمية وتعديل الأوضاع إلى الأفضل منوها بأن بعضها نجح والبعض الآخر لم ينجح وعلينا أن نعترف بأن كثير من النواب وحتى بعض الوزراء حاولوا وأرادوا أن يكون هناك تطوير فعلي لكن للأسف لم يستطيعوا تحقيقه لأسباب مختلفة.

وأضاف نحن على أعتاب انتخابات جديدة واختيارات جديدة لمجلس الأمة وعلى الجميع مسؤولية اختيار الكفاءات التي ستتحمل المسؤولية الوطنية منوها بأن المرسوم تطرق عند صدوره إلى أن هناك وضع خاص وظروف خاصة تمر بها الكويت و المنطقة ككل كما أن هناك مرحلة تختلف عن السابق ما يتطلب أن نضع في أذهاننا ما يدور حولنا من سياسات وأزمات سياسية واضحة قد تؤثر علينا شئنا أم أبينا ولذلك هناك ضرورة لوضع استراتيجيات واضحة ليس فقط للتعامل مع المشاكل المستمرة من تعليم وصحة ووضع اقتصادي لكن أيضا للتعامل مع وضع يدلل على مخاطر كثيرة جدا تحوم حول الكويت تحتاج إلى استراتيجية مختلفة تماما مشيرا إلى تنافس الأقطاب العالمية في المنطقة مؤكدا ان الحالة قد تصل إلى المواجهة التي لا يحمد عقباها بالمنطقة.

وتابع الزلزلة قائلا نحن بين دول كبيرة في الإقليم فيها أزمات سياسية ما يتطلب وضع استراتيجية جديدة تشمل حلولا لمشاكلنا لكن في ذات الوقت نجد ان ما يحيط بالمنطقة يتطلب شيئا آخر من المواقف السياسية سواء كانت داخلية او خارجية مشددا على ضرورة التلاحم وان تكون الحالة الاجتماعية في الداخل متراصة وقوية ومستقرة بعيدا عن الفئوية والقبلية والطائفية وليكن شعار الجميع هو الكويت أولا وأخيرا.

وأكد على أهمية أن يقف الجميع صفا واحدا أمام الأزمات والتوترات من أجل الوطن موضحا أن المرسوم ذكر أن ما يدور حولنا من أزمات يتطلب وقفة صادقة مع النفس لاختيار الأكفأ لإدارة الدفة في الداخل والخارج حتى نستطيع إنقاذ بلدنا مما يحاك في الخارج.

وتطرق الزلزلة لما يثار من أكاذيب وإشاعات وهجوم على شخصه مطمئنا الحضور بأن كل هذه الأكاذيب لن تثنيه عن أداء واجبه الوطني ولن تؤثر عليه لأنها مجرد قطاعات سرعان ما تتلاشى أمام الحقائق وأكد انه سوف يستمر في نهجه الذي انتهجه للدفاع عن الوطن وحقوق المواطنين وتقديم كل ما فيه مصلحة الكويت رضى من رضى وأبى من أبى لأن ذلك ما أقسمنا عليه عندما دخلنا مجلس الأمة أول وثاني وثالث مرة وما سوف نقسم عليه إن شاء الله ان كتب الله لنا النجاح مشددا «ولن يثنينا ما يثار عن إكمال مسيرتنا لأننا دائما نرى أن الحق أحق أن يتبع تاركين الباطل الذي يتبعه غيرنا».

وأشار إلى شعار حملته الانتخابية «وقل اعملوا» والذي اقتبسه من الآية الكريمة «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» موضحا أن الغرض من هذا الشعار هو الحث على العمل وأن الله عز وجل هو الذي يقدر أعمالنا مشددا علينا جميعا أن نعمل جاهدين ونسخر طاقاتنا لخدمة البلد وأن ندفع في جعل كل ما في الكويت مفخرة لنا.

وقال «علينا أن نفتخر أن الكويت دولة يُحترم فيها القانون ويُحترم فيها الدستور ويحترم فيها العلاقات الاجتماعية بين الناس ما يدفع في اتجاه أن يكون النسيج الاجتماعي الكويتي قويا ومرتبطا وبعيدا عن الفتنة لأن جميع الكويتيين يجتمعون على هدف واحد هو مصلحة الكويت ورفعتها أولا وأخيرا.

وعاد وأكد أن كل الاشاعات والأكاذيب لن تثنيه عن عمل كل ما في جهده لأجل مصلحة الكويت والكويتيين كما لن تثنيه عن الاستمرار في الدفاع عن الوطن وحقوق المواطنين ومصالحهم بمختلف طبقاتهم وأطيافهم رجالا ونساء وشبابا وأطفالا مؤكدا « سنستمر في الدفاع عن أهل الكويت وإعطاء كل ذي حق حقه ورفع الظلم عن كل من ظلم وسوف تستمر في محاسبة المخطيء سواء كان في الحكومة أو في المؤسسات المختلفة وسوف نستمر في الدفع بالعمل الجاد لما فيه من مصلحة للوطن والمواطنين شاء من شاء وأبى من أبى.

ووجه الزلزلة كلامه للحضور قائلا: «أنتم أصحاب القرار وعليكم اختيار الكفاءات الوطنية وجميعنا نلتقي أمام هدف واحد هو تقدم الكويت وتطورها وأن تكون في مقدمة الدول المتقدمة ولذلك نحتاج في المجلس القادم رجالا يستطيعون أن ينفذوا كل ما فيه مصلحة الكويت التي يجب أن تعلو فوق أي مصلحة أخرى وأن تبتعد عن المصالح الشخصية والقضايا الطائفية والفئوية والقبلية والفتن التي حذرنا منها رسولنا الكريم حين قال : «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها» ولذلك ملعون كل من أيقظ الفتن التي تدفع في اتجاه تفتيت المجتمع الكويتي وتفكيك هذا النسيج الطيب الرائع الجميل الذي حرص عليه أجدادنا وآباؤنا الذين أرادوا للكويت الرفعة والسمو والتطوير والارتقاء وأرادوا للكويتيين أن يكونوا صفا واحدا بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم الذين أرادوا أن تكون الكويت دائما منصورة ومرفوعة الرأس بالكويتيين جميعا دون استثناء.

واختتم الزلزلة حديثه بالدعاء بأن يحفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه وأن يجعل الله القادم للكويت وأهلها هو كل الخير.

■ أنتم أصحاب القرار وعليكم اختيار الكفاءات الوطنية

العازمي: الحكومة أضرت المواطنين في قوت يومهم

■ يجب تعديل قانون الدوائر الانتخابية وإقرار آخر يعمل على تحقيق العدالة

■ محاربة الفساد هي أول الملفات التي سوف أتبناها في المجلس الجديد

حمدان العازمي

أكد مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق حمدان العازمي انه لم يخن الأمانة التي حملها إياه أهالي الدائرة الخامسة والكويت جميعا وواجه الممارسات غير الدستورية كافة التي جاء بها المجلس السابق تحت مسمى السن الحميدة بدءا من شطب الاستجوابات مرورا بزيادة تعرفة الكهرباء والماء وأسعار البنزين وانتهاء بقانون البصمة الوراثية المعيب شكلا ومضمونا ومخالفا لكل الشرائع والأعراف والتقاليد.

وأضاف العازمي في تصريح صحافي انه صان العهد في مرحلة هي الأخطر في تاريخ الحياة السياسية الكويتية انتشر فيها العبث بمقدرات الشعب وتحميله فواتير الإدارة الحكومية في العديد من ملفات الفساد كالعلاج بالخارج والمناقصات المليارية التي ذهبت لأشخاص معينة من أجل مصالح سياسية، لافتا إلى أن الحكومة أظهرت عجزها وفشلها الكبيرين في التعامل مع أبسط الملفات حتى أصبح المواطن هو كبش الفداء لسياساتها الفاشلة والمتخبطة حتى وصل عجزها إلى عدم قدرتها على وضع رؤى استراتيجية قابلة التنفيذ لملفات التعليم والإسكان والصحة والاقتصاد ، بل وللأسف إنها ذهبت أول ما ذهبت إليه إلى جيب المواطن قاصدة محو طبقة متوسطي الدخل إرضاء لحفنة من التجار لا تستطيع أن تمس استثماراتهم أو أن تفرض عليهم الضرائب لأنها حكومة ضعيفة.

وأكد حمدان العازمي انه عازم على تعديل قانون الدوائر الانتخابية ، وإقرار قانون عادل يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الاصوات بين الناخبين ، مشيرا الى ان الوضع الحالي ظالم ومجحف بحق ابناء الدائرتين الرابعة والخامسة ، مشددا على سعيه الحثيث حال وصوله إلى قبة عبد الله السالم إلى إعادة الهيبة للسلطة التشريعية ونواب البرلمان بعدما شاهدناه من ممارسات لا تليق بهذه المؤسسة العريقة من حيث انتهاك الدستور ونصوصه من خلال إطلاق يد السلطة التنفيذية لاقرار قوانين وقرارات تدمر المواطن وتحاربه في قوت يومه بحجة الترشيد ، في الوقت الذي تعيث فيه الحكومة ووزاراتها وهيئاتها فسادا في كل مكان ، وهدرها المال العام هنا وهناك.

وقال العازمي إن اول الملفات التي سوف يتبناها في المجلس الجديد هي محاربة الفساد وتامين كل سبل المحافظة على المال العام حتى لا يكون مطمعا للفاسدين، فكم من ملفات وقضايا فساد اغلقت وحفظت نتيجة القصور الرقابي والتشريعي ، ولذا فإنني سأعمل إذا وفقني الله وثلت شرف تمثيل الأمة على فتح هذه الملفات للحيلولة دون أي اعتداء على حرمة المال العام، مطالبا الشعب الكويتي باختيار من يستطيع المواجهة والحفاظ على مقدراتهم ومكتسباتهم التي كفلها لهم الدستور.

العدواني : الحل المفاجئ للمجلس ينبئ بأهمية وجسامة التحديات

■ الحكومة والمجلس مطالبان بأن يكونا على قدر عال من المسؤولية والكفاءة

سعود العدواني

أكد الدكتور سعود مصلط العدواني أن مرسوم الحل قد استند إلى الظروف الأمنية والتحديات الإقليمية التي تواجهها المنطقة مشددا على ضرورة مواجهة هذه الظروف بما أوتينا من قوة شعبا وحكومة ومجلسا داعيا إلى نبذ الخلافات الداخلية والنظر إلى الوضع الخارجي قبل فوات الأوان وهذا يتطلب من السلطتين التعاون والتآزر على حد وصفه.

وأضاف أن الحل المفاجئ للمجلس ينبئ بأهمية وجسامة الموقف مما يوجب على الجميع كمواطنين أولا وقبل كل شيء الوقوف صفا واحدا لمواجهة التحديات في هذه المرحلة الحرجة ويوجب على الحكومة والمجلس القادم أن يكون على قدر عال من المسؤولية والكفاءة.

وشدد العدواني على ضرورة العمل في المرحلة القادمة وترك الأقوال والكلمات الرنانة المزركشة فالمرحلة القادمة هي مرحلة العمل الدؤوب والتعاون الخلاق بين السلطتين على حد تعبيره.

دعا إلى نبذ الخلافات الداخلية والنظر إلى الوضع الخارجي

أكد أنها لا تستطيع مواجهة التجار

المسعد : الإدارة قامت بالطعن في صحة ما اتخذ في شأن القرار المطعون فيه من إجراءات

«الفتوى والتشريع»: قدمنا استشكالا على حكم «الكلية» بقبول تسجيل دشتي عبر وكيله

قال رئيس ادارة الفتوى والتشريع الكويتية المستشار صلاح المسعد ان الادارة قدمت استشكالا لحكم المحكمة الكلية في الدعوى رقم (5006/2016) (اداري/6) المرفوعة من عبدالحميد عباس حسين دشتي طعنا على القرار الاداري السلبي بالامتناع عن قبول اوراق ترشحه المقدمة عبر وكيله لانتخابات مجلس الامة المقبلة اذ قضى الحكم بقبول الدعوى شكلا.

واوضح المسعد في تصريح صحافي امس ان الاستشكال يترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم اعمالا لحكم المادة 212 من قانون المرافعات.

واشار الى ان الادارة قامت بالطعن في موضوع الحكم امام محكمة الاستئناف بطلب إلغائه والقضاء برفض الدعوى لصحة ما اتخذ في شان القرار المطعون فيه من إجراءات على النحو المبين تفصيلا في كل من صحيفتي الاشكال والاستئناف.

واكد المسعد ان الادارة ستولي جل اهتمامها لمتابعة سير الاجراءات وتقديم المذكرات امام القضاء في هذا الشان الى ان يفصل في الخصومة بحكم نهائي وفق ما رأت عليه الادارة في القضايا التي تكون طرفا فيها.

وكانت المحكمة الكلية قضت امس بقبول الدعوى شكلا والغاء القرار الاداري السلبي بالامتناع عن قبول اوراق ترشيح عبدالحميد عباس حسين دشتي مع مايترتب على ذلك من اثار وأمرت المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وتنفيذه بمسودته الاصلية بدون اعلان.

ومن ناحية اخرى بلغ عدد المرشحين والمرشحات في اليوم السابع من فتح باب تسجيل طلبات الترشح لانتخابات مجلس الامة الكويتي 2016 المقررة في 26 نوفمبر المقبل 30 شخصا بينهم سيدتان ليصل اجمالي المتقدمين الى 321 مرشحا ومرشحة بعد تنازل احد المرشحين.

وحظيت الدائرة الانتخابية الخامسة بالعدد الاكبر من طلبات الترشيح بواقع 11 مرشحا تلتها الدائرة الرابعة بستة مرشحين ثم الدائرتان الاولى والثانية بخمسة مرشحين عن كل دائرة في حين سجل ثلاثة مرشحين في الدائرة الانتخابية الثالثة.

وبمقارنة عدد مرشحي ومرشحات انتخابات (امة 2016) بانتخابات مجلس الامة عام 2013 تبين ان عدد الطلبات في اليوم السابع من فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الامة (2013) بلغ 33 مرشحا بينهم سيدة واحدة وحظيت الدائرة الخامسة بالنصيب الاكبر بواقع 19 مرشحا تلتها الدائرة الاولى بسبعة مرشحين.

وسجلت الدائرة الانتخابية الثالثة آنذاك خمسة مرشحين فيما جاءت الدائرتان الثانية والرابعة في المرتبة الاخيرة بواقع مرشح واحد فقط.

في المقابل بلغ عدد المرشحين لانتخابات مجلس الامة (ديسمبر 2012) المبطل بحكم المحكمة الدستورية في اليوم السابع من فتح باب الترشح 21 مرشحا بينهم مرشحة واحدة.

وشهدت الدائرة الانتخابية الرابعة في ذلك الوقت العدد الاكبر من طلبات التسجيل بواقع ستة مرشحين تلتها الدائرة الاولى بخمسة مرشحين فيما سجل اربعة مرشحين في الدائرة الثانية فيما تقاسمت الدائرتان الثالثة والخامسة المركز الاخير بثلاثة مرشحين لكل منهما.

وتجري انتخابات (امة 2016) وفقا للمرسوم رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 القاضي بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وفق النص التالي "تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس على ان يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

أكد أن سوء الإدارة نخر عظم الوزارة

علي: «الصحة» بلا رابط ولا ضابط

محمد علي

أكد مرشح الدائرة الخامسة محمد حسن علي أن الصحة من سيء إلى أسوأ معربا عن خيبة أمله بالوضع الصحي ومعتبرا أن سوء الإدارة يتصدر عظم وزارة الصحة متسائلا إلى أين وزارة الصحة وأين الرقابة من ذلك. ونوه إلى خطورة الوضع الصحي مما زاد في الآونة الأخيرة حالات الوفاة بسبب أخطاء طبية مرجعا الأسباب إلى ضعف الرقابة مشددا على ضرورة التدقيق في شهادات الأطباء لكشف المزور منهم قبل تعيينهم في الوزارة.